مئات الجرحى انطلقوا بمشاريع اقتصادية هذا العام في مختلف الجغرافيا السورية

الوطن

أكثر من ٢٤٨ جريحاً من شريحة العجز الكلي انطلقوا هذا العام بمشاريعهم الإنتاجية المتنوعة في مختلف المحافظات السورية، في درعا، دمشق وريفها، حلب، اللاذقية، حماة، حمص، طرطوس وغيرها.. وبدؤوا فعلياً بممارسة الأعمال التي يطمحون إليها، بعضهم اختار لمشروعه الاقتصادي أن يوائم بيئته الريفية والزراعية فمضى في تربية الأغنام أو الأبقار أو زراعة محاصيل معينة ومن ثم الاعتماد على الإنتاج في تحقيق مصدر دخل مستقل له ولعائلته، وبعضهم الآخر وجد في المحال التجارية التي تعتمد على بيع المنتجات من أغذية أو أجهزة أو ألبسة المشروع الاقتصادي الأكثر جدوى بالنسبة لوضعه الصحي والمهني، وآخرون من الجرحى استثمروا منحة المشروع الإنتاجي للعام الحالي في تطوير أعمالهم وحرفهم التي كانوا يمارسونها قبل الإصابة، فكانت المشاريع الحرفية والمهنية حاضرة، وكانت يدُ الجريح فيها تصمم وتصنع وتنجز، وهنالك مشاريع استثمارية تقوم على الشراكات، بحيث يكون الجريح شريكاً في العمل والأرباح، وأيضاً انطلق بعض الجرحى في مشاريع صناعية تأخذ شكل معامل صغيرة.

وينظر مشروع «جريح الوطن» إلى المشروع الاقتصادي للجرحى على أنه الأداة الأكثر فاعلية في استعادة جرحى العجز الكلي لمقدراتهم والوسيلة الأجدى في تمكينهم من سبل الحياة والعيش وتحقيق طموحاتهم لممارسة المهن والأعمال التي يحبون، وإنشاء المشاريع الإنتاجية الكفيلة بتحقيق مصدر دخل مستقل لهم ولعوائلهم، هذا وسعى مشروع جريح الوطن بشكل مستمر، عملاً بمبدأ الاستدامة الذي تقوم عليه مجمل خدماته المُقدمة للجرحى، إلى البحث عن حلول لدعم مشاريع الجرحى المتعثرة وتقديم طرق جديدة لتطوير المشاريع القائمة منها.

رئيس جمعية الأجبان: ستخفض أسعار الألبان إن توافر المازوت والغاز.. وهطل المطر للمراعي

رامز محفوظ

بين رئيس الجمعية الحرفية للألبان والأجبان عبد الرحمن الصعيدي في تصريح لـ«الوطن» أن توزيع المازوت لحرفيي الجمعية تحسن منذ ١٥ الشهر الجاري وحصل ٨٠ بالمئة من الحرفيين على المادة التي باتت اليوم متوافرة لهم بسعر ١٧٠٠ ليرة بعد أن كان يتم شراؤها من قبلهم من السوق السوداء بسعر ٣٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أنه تمت زيادة مخصصات الحرفيين من الغاز الصناعي منذ ١٥ الشهر الجاري وأصبح الحرفي يحصل على ٣ أسطوانات غاز كل عشرة أيام بدلاً من أسطوانتين، مشيراً إلى أن توافر المازوت بالسعر الصناعي وزيادة كمية الغاز للحرفيين ساهما بانخفاض الأسعار بنسبة ضئيلة بحدود ٥ بالمئة.

ورأى الصعيدي أنه في حال الاستمرار بتأمين الغاز والمازوت للحرفيين تتوقع مع بداية موسم إنتاج حليب الغنم قريباً أن تنخفض الأسعار بنسبة أكبر وستتراوح النسبة بين ١٠ و١٥ بالمئة، وفي حال توافرت المراعي المجانية للأغنام بشكل أكبر وجيد خلال شهر شباط القادم ستصل نسبة الانخفاض إلى ٢٠ بالمئة، وقال: ذلك شريطة ألا يصدر أي قرار بتصدير الأغنام، علماً أنه لم يحصل حتى تاريخه قرار السماح بتصديرها لأن توقفه يساهم باستقرار أسعار حليب الغنم ومشتقاته وزيادة الإنتاج.

ولفت إلى أنه جرت العادة خلال السنوات الماضية أن يبدأ موسم إنتاج حليب الغنم خلال شهري كانون الثاني وشباط القادمين وتكون ذروة الإنتاج خلال شهر آذار، لافتاً إلى أنه خلال هذه الفترة تقوم الشركات التي لديها كميات مخزنة من الألبان والأجبان بطرحها في السوق وبالتالي يصبح العرض أكبر.

وأفاد بأن الحليب المجفف بات متوافراً حالياً بشكل أكبر عن السابق وانخفض سعره وبات سعره يوازي سعر الحليب الطازج نتيجة وجود تسهيلات للحصول على إجازات استيراد، لافتاً إلى أن سعر كيلو الحليب المجفف انخفض في السوق من ٢٠ ألفاً إلى ١٦ ألف ليرة وهو يعتبر رديفاً للحليب الطازج ولا يمكن الاستغناء عنه، مشيراً إلى أن ٤٠ بالمئة من الحليب المجفف المستورد يتم استخدامه في تصنيع الألبان والأجبان.

وبخصوص استهلاك الألبان والأجبان بين الصعيدي أن الاستهلاك انخفض خلال الشهر الحالي قياساً للشهر الماضي وفي الوقت نفسه انخفضت الكمية التي يتم تصديرها إلى الخارج من الأجبان، مبيناً أن تصدير الأجبان يتم من غرفة صناعة حماة إلى دول الخليج.

وأوضح أن الاستهلاك انخفض بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمئة لكل منتجات الألبان والأجبان في حين أن الإنتاج لم ينخفض ويتم إنتاج ١٥٠ طناً يومياً من مشتقات الألبان والأجبان في دمشق وريفها، وهذه الكمية تغطي حاجة السوق، لافتاً إلى أن انخفاض القدرة الشرائية أدى إلى انخفاض الاستهلاك والأشخاص الذين كانوا يشترون بالكيلو وأكثر أصبحوا يشترون حالياً بالأوقية.

وأشار إلى أن هناك التزاماً من معظم المنتجين والباعة بالتسعيرة التموينية ورضا على التسعيرة التي أصبحت مربحة حالياً ومرضية للمنتجين، موضحاً أنه لم يتم صدور أي نشرة سعرية جديدة للألبان والأجبان بعد النشرة رقم ٢ التي صدرت في الحادي عشر من الشهر الماضي التي تم خلالها تحديد سعر كيلو الحليب البقري الكامل الدسم بـ١٦٠٠ ليرة واللبن الرائب بـ٢٠٠٠ ليرة واللبن المصفى بـ٧٠٠٠ ليرة والجبنة البلدية البقرية بـ٩٠٠٠ ليرة.

آخر سعر استوردنا به القمح ٣١٩ دولاراً للطن

مدير السورية للحبوب لـ«الوطن»: استهلاك سورية من القمح ٢,٢٠٠ مليون طن

هناء غانم

بيّن مدير عام السورية للحبوب عبد اللطيف الأمين لـ«الوطن» أن العمل حالياً على تحسين الوضع المعيشي للمواطن من خلال زيادة الحوافز الخاصة بالعمال والاستماع لمطالبهم وإيجاد آلية لرفع الحوافز وطبيعية العمل بحيث تصل إلى أعلى حد ممكن والمقترح الذي يدرس أن تصل النسبة إلى نحو ٢٠ بالمئة على الأقل إضافة إلى تشميلهم بالأعمال الخطرة التي لها مزايا خاصة وأن طبيعة العمل لبعض العمال بالمخابز والمطاحن لا تتجاوز ١٥٠ ليرة سورية لبرة وبناء على ذلك اقترح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تكون النسبة جزءاً من الراتب مع تقديم بعض الامتيازات لتكون أوضاع العمال بخير.

وحول تأمين كميات القمح طمأن الأمين قائلاً: إنه لا خوف على رغيف الخبز مطلقاً، مؤكداً أن كميات القمح القادمة إلى سورية تكفي حاجة المواطن السوري حتى الموسم القادم لافتاً إلى أن كل الأفران سوف تأخذ مخصصاتها كاملة وللمخابز تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، مضيفاً: ولا يوجد مخبز لا يأخذ مخصصاته من الدقيق، وقال: لدينا كميات كبيرة من القمح وردت من مرفأي طرطوس واللاذقية حيث يتم الآن تفريغها لتزويد كافة المحافظات وهناك كميات كبيرة قادمة تصل إلى مليون طن قيمتها مليارات الليرات وصل منها حالياً ٣٠٠ ألف طن.

وعن الخطة للعام القادم أضاف: نعمل على إعادة تأهيل الصوامع والمطاحن المتضررة جراء الإرهاب لوضعها بالخدمة.

وبيّن أن استهلاك سورية من القمح يصل إلى ٢,٢٠٠ مليون طن، وقال: استوردنا مليوني طن لتأمين احتياجات المواطن من الخبز وآخر سعر تم إبرامه بنحو ٣١٩ / دولاراً للطن الواحد، مشيراً إلى أن سعر القمح متغير عالمياً..

وأشار إلى أنه يتم العمل على صيانة المطاحن لرفع الطاقة الطحنية لتأمين الكميات الكافية وحاجة المخابز من الدقيق التمويني، مبيناً أن العمل مستمر بذلك لتخزين القمح ضمن الصوامع والمطاحن بالشكل الصحيح في المطاحن الحكومية.

مسودة الترخيص الإفرادي الخاصة بالمشغل الثالث للاتصالات النقالة جاهزة

طلال ماضي

أكد المدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والإنترنت منهل جنيدي أن الهيئة أنهت إعداد مسودة الترخيص الإفرادي الخاصة بالمشغل الثالث للاتصالات النقالة في سورية كما عملت خلال العام الجاري على إنجاز ١١ مشروعاً بهدف تنظيم قطاع الاتصالات وإصدار القرارات اللازمة لهذا الغرض.

وبالرغم من السؤال الدائم حول هذا المشغل ومعلومات إضافية عن عائديته، ومتى سيدخل في الخدمة، (أسئلة الشارع المستمرة)، إلا أن التستر وتفضيل عدم الحديث عن هذا الملف، هو الجواب الدائم لدى المسؤولين في وزارة الاتصالات.

وبين جنيدي لـ«الوطن» أن الهيئة أنهت توفيق الشركة السورية للاتصالات مع قانون الاتصالات، ومنحها التراخيص اللازمة لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة وخدمة الإنترنت، ويأتي هذا بعد ١٠ سنوات من تحويل المؤسسة العامة للاتصالات إلى شركة، مشيراً إلى أنه من المشاريع الأخرى التي عملت عليها الهيئة مشروع التصريح الإفرادي عن عمل الأجهزة الخلوية ومنظومة الاستعلام عن أسعار أجهزة الخلوي، هذا المشروع الذي كان له الأثر الأكثر جدلاً في الشارع، وعبر منصات التواصل الاجتماعي بسبب التعديلات على ضرائب الأجهزة الجديدة والقيم التي تم دفعها ووصلت إلى ٤٠ بالمئة من قيمة الأجهزة، إضافة إلى إيقاف التصريح لفترة ومن ثم العودة مع ضرائب مرتفعة.

ومن المشاريع التي عملت عليها الهيئة أيضاً خلال العام الجاري مشروع الدفع الالكتروني الذي تم بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ومشغلي الهاتف النقال، وبلغ عدد العمليات التي حدثت عن طريق الشركة السورية للمدفوعات منذ انطلاقتها في نيسان عام ٢٠٢٠ نحو ٥ ملايين عملية، وقيمة المدفوعات ١٥٩ مليار ليرة سورية، كما أنهت الهيئة والحديث لمديرها العام إعداد نظام ترخيص البلاغين الثانويين، وتغذية الحسابات الإلكترونية لزبائن شركات الاتصالات النقالة.

وبيّن جنيدي أن الهيئة وضمن المشاريع التي تعمل عليها أنهت نظام ترخيص تقديم خدمات الاستضافة، وترخيص تقديم خدمات القيمة المضافة، بما في ذلك خدمة الإنترنت اللاسلكي في أماكن تقديمها للعموم في الفنادق والمطاعم والمطارات والمقاهي، إضافة إلى نظام ترخيص تطبيقات نقل الركاب وخدمة التلفزيون المرئي عبر الإنترنت Ip-Tv..

الخميس المقبل تنتهي أعمال التأهيل لخط الربط الكهربائي مع الأردن ولبنان

مدير عام توزيع الكهرباء لـ«الوطن»: مسألة تغذية الخط تعود لجهوزية الأردن

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر أنه مع يوم الخميس القادم (٢٩) من الشهر الجاري (كانون الأول) تنتهي أعمال الصيانة والتأهيل لخط الربط الكهربائي مع الأردن ولبنان حيث تكون ورشات شركات الكهرباء العاملة في إصلاح هذا الخط أنهت أعمالها الفنية ونصبت أبراج الشبكة ليصبح الجزء السوري من خط الربط جاهزاً للدخول في الخدمة على حين بيّن أن مسألة تغذية الخط بالطاقة الكهربائية يعود لجهوزية الجهة المغذية (الأردن).

وبيّن الضاهر في حديثه لـ«الوطن» أن خط الكهرباء الذي يربط بين الأردن وسورية وصولاً إلى لبنان تعرض جزء منه لأعمال التدمير والتخريب خلال السنوات الماضية على مسافة ٨٧ كم بدءاً من الحدود الأردنية السورية حتى منطقة الدير علي وأن هذه المسافة هي جزء من الخط الأساسي الذي يربط شمال العاصمة الأردنية (عمان) بمنطقة (الدير علي) جنوب دمشق على طول ١٤٤,٥ كم.

وأوضح الضاهر أن الأضرار التي لحقت بالخط شملت تدمير نحو ٨٠ برجاً وتدمير وتخريب وسرقة نحو ١٩٥ كم من الأمراس وهو ما يعادل ٤١٠ أطنان، وأضاف: وكان هناك حاجة لنحو ١٠ آلاف صحن لإصلاح التخريب الذي لحق بالعوازل.

بينما أكد الضاهر أن الوزارة تتابع كل التطورات الفنية لخط الربط الكهربائي ذلك على التوازي لمخرجات الاجتماعات التي عقدت بين الوزراء المعنيين في كل من سورية ولبنان والأردن واتفق خلالها على متابعة الجوانب الفنية التفصيلية من خلال فرق فنية مشتركة لمتابعة عمليات تأهيل وصيانة هذا الخط الكهربائي ودخوله في الخدمة وتشغيله.

وأشار المدير العام إلى أن عمليات إعادة التأهيل والصيانة شملت أعمال مسح وتمشيط لبعض مناطق عبور خط الربط الكهربائي في الأراضي السورية من قبل وحدات الهندسة المختصة.

يشار إلى مشروع الربط الكهربائي الثماني كان يهدف إلى ربط الشبكات الكهربائية لكل من مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وسورية وتركيا في حينها، وقد تم ربط الشبكات الكهربائية في كل من الأردن ومصر وسورية وليبيا ولبنان ومنه الربط الكهربائي الأردني- المصري- اللبناني- السوري- الليبي حيث تم تجديد عقد تبادل الطاقة الكهربائية بين الجانبين الأردني-المصري لعام ٢٠١٢.

وترتبط الشبكة الكهربائية الأردنية بالشبكة الكهربائية المصرية بكبل بحري جهد ٤٠٠ ك. ف، يمتد عبر خليج العقبة بطول ١٣ كم وباستطاعة ٥٥٠ م. و.

وتم تجديد عقد تبادل الطاقة الكهربائية بين الجانبين الأردني – السوري لعام ٢٠١٢، كما تم تمديد عقد تبادل الطاقة بين الجانبين المصري والسوري وما بين الجانبين السوري والأردني خلال عام ٢٠١٢.

أزمة جديدة تنتظر الحكومة التركية في عام ٢٠٢٢.. معدل التضخم الحقيقي ضعف المعلن من مؤسسة الإحصاء التركية

خبراء: إجراءات الرئيس التركي الجديدة للدعم النقدي تدابير مؤقتة لن تساهم في تحسين الليرة والاقتصاد المنهار

الوطن

عمت تركيا اضطرابات سياسية واجتماعية، خلال عام ٢٠٢١، بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، بسبب سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان، القائمة على خفض أسعار الفائدة بهدف زيادة الإنتاج والتصدير، وتخفيض حجم الاستيراد؛ ما أدى إلى تهاوي العملة الوطنية إلى مستويات قياسية.

فقدت الليرة التركية نحو ١٣٠ بالمئة من قيمتها، خلال عام ٢٠٢١، بعد أن خفض البنك المركزي التركي أسعار الفائدة بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس، اعتباراً من أيلول الماضي؛ ما نتج عنه تجاوز سعر صرف الدولار الـ١٨ ليرة.

ويرى محللون اقتصاديون في انهيار الليرة التركية، محركاً للاضطرابات التي شهدتها البلاد خلال العام، الذي أوشك أن ينتهي.

قال الخبير في العلوم السياسية والاقتصادية، البرلماني السابق أوغوز أويان، لوكالة «سبوتنيك»، «هناك نقطتا تحول في أزمة انهيار الليرة التركية؛ الأولى إقالة رئيس البنك المركزي السابق ناجي أغبال، بعد رفعه أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في آذار الماضي، وتعيين شهاب كافجي أوغلو بدلاً منه، ما أثار أزمة العملة وزيادة أسعار الصرف».

وأضاف: «استقرت أسعار الصرف فترة طويلة بعد قرار رئيس البنك المركزي الجديد، كافجي أوغلو، إبقاء أسعار الفائدة ثابتة وأعلى من معدلات التضخم؛ لكن أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الليرة التركية بدأت بالارتفاع بشكل خطير، بعد تصريح كافجي أوغلو، حول أخذ معدلات التضخم الأساسي بالحسبان، عند تحديد أسعار الفائدة، وخفضها ٤٠٠ نقطة أساس، من ١٩ إلى ١٤ في المئة؛ ما أدى إلى هبوط الليرة التركية إلى مستويات قياسية».

وقد أدى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية إلى زيادة معدلات التضخم أكثر مما هو متوقع، وأواخر العام؛ ما «دحض» نظرية أردوغان، القائمة على أن الفائدة المرتفعة هي سبب ارتفاع معدلات التضخم.

ووصل مؤشر أسعار المستهلك إلى ٢١,٣١، ومؤشر أسعار المنتج إلى ٥٤,٧ على أساس سنوي، في تشرين الثاني الماضي.

وفي هذا الصدد، قال أويان، «إن الفرق بين مؤشر سعر المستهلك والمنتج أكثر من الضعف، وسعر مؤشر المنتج المعلن هو الأقرب للحقيقة؛ ومن الممكن القول إن التضخم المكبوت (المقيد) هو سعر مؤشر المنتج، الذي بلغ ٥٤,٧ بالمئة».

وأشار أويان إلى أن المجموعة المستقلة لأبحاث التضخم أعلنت أن معدل التضخم السنوي الحقيقي هو ٥٨,٧ بالمئة؛ أي ضعف المعدل المعلن من مؤسسة الإحصاء التركية.

وتوقع ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من ٣٠ بالمئة؛ موضحاً بالقول، «في حال أعلنت مؤسسة الإحصاء التركية، في ٣ كانون الثاني المقبل، معدل التضخم لشهر كانون الأول، ١٠ بالمئة، سيرتفع معدل التضخم إلى ٣٠ بالمئة على أساس سنوي؛ وهذا يعني أن مخزون التضخم سينتقل إلى عام ٢٠٢٢».

وتابع، «ينتظرنا عام جديد ترتفع فيه أسعار مؤشر المنتجين أكثر من أسعار المستهلكين، نظراً لانعكاس أسعار المنتجين على المستهلكين. وفي حال ارتفعت معدلات التضخم إلى ٣٠ بالمئة، سيقوم البنك المركزي بزيادة الفرق بين أسعار الفائدة البالغة ١٤ بالمئة، ومعدلات التضخم المتوقعة؛ وهذا يعني أسعار فائدة سلبية قد يجعل المدخرين يكفّون عن الاحتفاظ بالليرة التركية».

وأعلن الرئيس التركي عن إجراءات جديدة للدعم النقدي، بعد تجاوز سعر صرف الدولار الـ١٨ ليرة واليورو الـ٢٠ ليرة، اعتبرها الخبراء أنها رفع غير مباشر لأسعار الفائدة، وتدابير مؤقتة لن تساهم في تحسين الليرة والاقتصاد المنهار.

وتتضمن حزمة التدابير، التي أعلنها أردوغان، إطلاق إدارة مالية تتيح تحقيق مستوى الأرباح المحتملة للمدخرات بالعملات الأجنبية نفسه، عبر إبقاء الأصول بالليرة التركية، وتحديد سعر صرف طويل الأجل للشركات المصدرة، من خلال البنك المركزي بشكل مباشر، لتجنبها مشاكل تحديد الأسعار.

ويرى الخبير أويان أن هذه التدابير سيكون لها نتائج سلبية على المدى القصير، فضلاً عن أنها لا تستند إلى أي قانون، وتتعارض مع الدستور التركي.

وأوضح أن فهرسة الودائع بالعملات الأجنبية، ستعطي نتائج سلبية، كما حصل في فهرسة الديون الداخلية بالعملات الأجنبية منذ عامين؛ وسيزيد العبء على الخزينة بشكل غير طبيعي.

واعتبر أنه كان يجب أن تستند التدابير المعلنة من أردوغان على أساس قانوني، وهو يحمل الخزينة والبنك المركزي هذه المسؤولية الكبيرة؛ ولو استندت على أساس قانوني، وتم تخصيص ميزانية لهذا الأمر في العام الجديد، فهناك فراغ قانوني كبير.

وفي حال قامت الخزينة التركية، التي تجمع الضرائب من المواطنين لتمويل الإنفاق العام، بتحويل الأموال لأقلية من المدخرين الذين سيبقون الأصول بالليرة التركية، سيكون ذلك مخالفاً للمادة ١٧٣ من الدستور التركي.

وشهدت تركيا، في عام ٢٠٢١ ولاسيما نهايته، مرحلةً تدهور فيها توزيع الدخل وانخفض مستوى الرفاهية على أساس سعر صرف الدولار؛ ناهيك عن زيادة مستوى الفقر، بسبب الظلم في توزيع الدخل بالليرة التركية على الرغم من أن النمو الاقتصادي على أساس الليرة.

وتابع أويان قائلاً: «يبدو أن نسبة النمو السلبي، في الربع الثاني من العام الجاري، الذي بلغ ٢٠ بالمئة، قد أنقذ الاقتصاد ظاهرياً من الآثار السلبية لوباء كورونا، في عام ٢٠٢٠؛ لكن لم تستفد الشرائح الواسعة من هذا النمو، ومعدلات البطالة مستمرة في الارتفاع. حيث عشنا مرحلة تحول فيها الفقر إلى جوع بالنسبة لبعض شرائح المجتمع، وأثارت ممارسات وإجراءات الحكومة سخط المجتمع، وكان لها انعكاسات سلبية».

ولفت الخبير التركي إلى أن أزمة جديدة تنتظر الحكومة التركية في عام ٢٠٢٢، مرجعاً ذلك إلى التقلبات في سعر الصرف، وهذا يضع صناع القرار في الاقتصاد والشركات والأسر، في وضع صعب للغاية؛ إذ إن تحديد سعر صرف طويل الأجل للشركات المصدرة، من خلال البنك المركزي، سيخلق مشاكل تتسبب في التشكيك بنظام سعر الصرف العائم.

وأشار إلى أن الحكومة تحاول التمسك بشيء ما، أثناء توجهها للانتخابات المقبلة، واظهار أنها غير عاجزة وقادرة على إدارة الاقتصاد؛ لكن ستدخل البلاد مرحلة، يتحول فيها الوضع إلى أسوأ مما هو عليه خلال وقت قصير، بينما لا تملك السلطة أدوات أخرى لتستخدمها في المرحلة الجديدة.

إلغاء رحلات طيران بسبب كورونا يؤدي إلى تراجع أسعار النفط في أميركا

الوطن

تراجعت أسعار النفط في الولايات المتحدة أمس بعدما ألغت شركات طيران آلاف الرحلات في عطلة عيد الميلاد وسط تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا لكن خام برنت ارتفع مدعوماً بآمال بأن المتحور أوميكرون لن ينال من الطلب العالمي.

وألغت شركات طيران أميركية أكثر من ١٣٠٠ رحلة أمس الأول الأحد بسبب كورونا. ونزل سعر خام غرب تكساس الوسيط ٨٩ سنتاً أي بنسبة ١,٣٧ بالمئة إلى ٧٢,٨ دولاراً للبرميل. وأغلقت الأسواق الأميركية الجمعة بسبب العطلة. على حين ارتفع سعر خام برنت العالمي ٢١ سنتاً أي ٠,٢ بالمئة إلى ٧٦,٢٦ دولاراً.

وارتفع برنت بأكثر من ٤٥ بالمئة هذا العام مدعوماً بانتعاش الطلب وتخفيض منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك والدول المتحالفة معها وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+ لإنتاجها. وارتفعت أسعار النفط الأسبوع الماضي بعد أن أظهرت بيانات أولية أن المتحور أوميكرون يسبب أعراضاً متوسطة من المرض.

ومع استئناف المحادثات بين قوى عالمية وإيران من أجل إنقاذ الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وهو ما قد يقود في نهاية المطاف إلى زيادة صادرات إيران من النفط ولا يبدو أن المحادثات حققت تقدماً يذكر باتجاه هذا الهدف.

ويترقب المستثمرون كذلك اجتماع أوبك+ المقبل في الرابع من يناير لتحديد ما إذا كانت ستمضي قدماً في خطتها لزيادة ٤٠٠ ألف برميل يومياً من إنتاجها في فبراير.

وفي الشهر الماضي تمسكت أوبك+ بسياستها الإنتاجية في شهر يناير كانون الثاني على الرغم من انتشار أوميكرون الذي قالت أوبك إن تأثيره من المرجح أن يكون قصير الأمد.

وسجلت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي سعر ٧٣,٦١ دولاراً للبرميل، والعقود الآجلة لخام «برنت» العالمي سجلت ٧٦,٦٧ دولاراً للبرميل.

معادن ثمينة

تراجع سعر الذهب يوم أمس بينما تم تداول الأسهم في وول ستريت بشكل ثابت في الغالب في جلسة ما قبل السوق يوم الإثنين. حيث كانت الأسواق تبحث عن اتجاه في ضوء ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في البلاد.

على صعيد التداولات، هبط سعر الذهب الفوري بنسبة ٠,١٧ بالمئة ليذهب مقابل ١,٨٠٥,٤٣ دولار للأوقية، كما تراجعت الفضة بنسبة ٠,٧٣ بالمئة لتصل إلى ٢٢,٦٤ دولاراً للأوقية. في الوقت نفسه، ارتفع البلاتين بنسبة ١,٤٤ بالمئة إلى ٩٦١,٦٥ دولاراً للأوقية. كما تراجع البلاديوم بنسبة ٠,٢٥ بالمئة إلى ١,٩٤٤,٩٥ دولار.